منظمة
العمـل
الدولية

تقرير التقييم المالي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في لبنان

الملخّص التنفيذي

4Sight Advisory Solutions FZ-LLC
Abousleiman & Co.
TrisQ

شباط / فبراير 2202

جدول المحتويات

القسم الأول: السياق والأهداف 3

قسم الثاني: الوضع المالي الموحّد في نهاية سنة 2020 5

القسم الثالث: الوضع المالي التقديري لسنة 2020 في كلّ فرعٍ 11

القسم الرابع: توقعات التدفق النقدي على المدى القصير في: فرع المرض والأمومة 16

القسم الخامس: المطلوبات التقديرية وتوقعات التدفق النقدي على المدى القصير في: فرع تعويض نهاية الخدمة 26

القسم السادس: إسقاطات التدفق النقدي على المدى القصير في: فرع التعويضات العائلية 36

القسم السابع: الخلاصات والتوصيات 40

تحليل إضافي 48

01

السياق والأهداف

1. السياق والأهداف

السياق (تعريف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هو الجهة الرئيسية التي تؤمّن تغطية التأمين الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص وأفراد أسرهم في لبنان.

يغطي النظام حالات طارئة ومخاطر مختلفة من خلال ثلاثة فروع هي:

- فرع ضمان المرض والأمومة
- وفرع تعويض نهاية الخدمة
- وفرع التعويضات العائلية

الأهداف

تأتي الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة على 3 مستويات:

1. إجراء تقييم للوضع المالي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اعتبارًا من نهاية سنة 2020
2. العمل (حيث أمكن) على تحديد ووضع تقدير كمّي للمخاطر المالية الهامّة التي قد يتعرّض لها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
3. وضع إسقاطات عامة للتدفّق النقدي لكلٍ من الفروع الثلاثة على مدى خمس سنوات

02

الوضع المالي
الموحّد لسنة 2020

2. الوضع المالي الموحّد لسنة 2020 (تقديري)

ملاحظات مهمّة

1. إنَّ الوضع المالي الموحد للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لسنة 2020 المعروض في هذه الوثيقة هو ملخص عام لتقييمٍ أُجريَ في سياق الكثير من القيود والعمليات المحاسبية غير المتسقة.

2. علما ان آخر عملية قطع حساب في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تعود لسنة 2018، في حين أنّ آخر بياناتٍ مالية مدققة تعود تاريخها لسنة 2010.

3. تم توفير موازين المراجعة لسنتَيْ 2019 و2020، إلى جانب معلومات إضافية محدودة ذات صلة، للقيام بتعديلات تقريبية على الوضع المالي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اعتبارًا من نهاية سنة 2020.

4. على غرار المؤسسات العامة الأخرى في لبنان، يعتمد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بشكلٍ أساسي نظام المحاسبة على الدخول المزدوج على أساس نقدي بدلاً من المحاسبة على أساس الاستحقاق للتقارير المالية. لذلك، تمّ تطبيق التعديلات المناسبة وعمليات إعادة التصنيف وإعادة التقييم اللازمة وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) تمشيا مع ممارسات المحاسبة على أساس الاستحقاق.

5. لا يمكن تفسير محتوى هذه الوثيقة من دون مراعاة الضوابط وملاحظات التنبيهات الخاصة وغيرها من نصوص إخلاء المسؤولية الواردة في التقرير الكامل لمنظمة العمل الدولية. ترد نصوص إخلاء المسؤولية في التقرير الكامل، في حين يرد وصف الضوابط والملاحظات ضمن ملحق هذه الوثيقة.

6. إلا أنّ النتائج الموجزة المقدمة في هذه الوثيقة تمكّن القارئ من تكوين فكرة عامة عن الوضع المالي والتحديات التي يواجهها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

الموجودات (مليار ل.ل.)

الوصف	بعد إعادة البيان والتعديلات نهاية سنة 2020
الموجودات المادية الثابتة (الأملاك والمباني والتجهيزات)	145.7
الموجودات المالية (استحقاق سندات الخزينة اللبنانية المُنزَّلة < سنة واحدة)	4,178.1
حسابات مستحقة القبض على المدى الطويل (مستحقات الاشتراكات الحكومية)	3,368.5
الموجودات غير المتداولة (الاستحقاق < سنة واحدة)	**7,692.3**
المشتركون وحسابات أخرى مستحقة القبض (سندات للتحصيل)	1,350.8
الموجودات المالية (سندات الخزينة اللبنانية المنزّلة المستَحَقّة خلال سنة)	1,147.8
تسويات أصحاب العمل التقديرية (التسويات المُقدّرة لفرع تعويض نهاية الخدمة)	1,469.0
النقد وما شابه (المبالغ النقدية والحسابات المصرفية)	6,526.3
السُلَف والرسوم المسبقة الدفع (للمستشفيات)	4.6
الموجودات المتداولة (الاستحقاق < سنة واحدة)	**10,498.5**
إجمالي الموجودات	**18,190.7**

حقوق الملكية والمطلوبات (مليار ل.ل.)

المطلوبات	بعد إعادة البيان والتعديلات نهاية سنة 2020
المطلوبات على المدى الطويل (المستحقات المتراكمة المتصلة بالمرض والأمومة داخل المستشفيات)	300.0
المطلوبات على المدى الطويل (المستحقات المتراكمة المتصلة بالمرض والأمومة في العيادات الخارجية)	1,158.5
حقوق المشتركين (حقوق تعويض نهاية الخدمة المُستحقَّة)	9,218.0
إجمالي المطلوبات غير المتداولة	**10,676.5**
المطلوبات على المدى القصير (الحسابات والمبالغ المستحقة الدفع)	**334.7**
إجمالي المطلوبات	**11,011.2**

حقوق الملكية (أو صافي الموجودات)	
الاحتياطات والنتائج والحسابات الأخرى الشبيهة بحقوق الملكية	7,037.3
احتياطات إعادة التقييم	142.2
إجمالي حقوق الملكية (أو صافي الموجودات)	**7,179.5**

إعادة بيان الوضع المالي وفقًا للمعايير

استند هذا التمرين إلى البيانات الأخيرة الصادرة عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في 2018، والتي أخذت في الاعتبار ما يلي:

- معايير إعداد التقارير لأغراض العرض المُستمدة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)
- حذف البنود خارج الميزانية من خلال إعادة التصنيف
- إعادة بيان الحسابات لمواءمتها مع اختبارات انخفاض قيمة الحسابات المستحقة
- تصنيف كلٍّ من الموجودات والمطلوبات على أساس تاريخ استحقاقها
- إدخال حسابات جديدة لأغراض إعداد التقارير المذكورة أعلاه
- محاولة وضع تقرير مجزّأ بحسب كلّ صندوق

بيان الوضع المالي المُصحَّح - 2020

أتت البيانات المالية المُصحَّحة نتيجة التعمّق أكثر في المعايير وتطبيق (أو إعادة تطبيق) ما يلي:

- معايير إعداد التقارير لأغراض العرض وتحديد القيمة العادلة وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)
- اختبارات تراجع القيمة للعمل قدر الإمكان على تحديد القيمة العادلة لبنود الموجودات والمطلوبات والأرقام التصحيحية النهائية
- تصنيف الموجودات والمطلوبات المُعاد بيانها بعد إجراء اختبار تراجع القيمة والتصحيح، وذلك على أساس تاريخ استحقاقها

موجودات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (مليار ل.ل)

ملاحظة: تمثل المبالغ الواردة باللون الأحمر أدناه المبالغ المصحّحة الخاضعة لحساب الموجودات في محاولةٍ لتحديد قيمتها العادلة

المستحقات الحكومية

- القيمة الحقيقية المُستنزفة
- المستحقات والفوائد الحكومية المُصحّحة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي + المدفوعات المسدَّدة ~ (-100 مليار ل.ل.)
- مع افتراض أنّ الدفع يتمّ على مدى 10 سنوات وأنّه يخضع لحسم بنسبة 7٪ ~ (-1,427 مليار ل.ل)

مطلوبات تسويات أصحاب العمل التقديرية

- القيمة الحقيقية المُستنزفة
- خطر كبير يتمثّل في تخلّف أصحاب العمل عن السداد

حسابات المشتركين المستحقة القبض على المدى القصير

- القيمة الحقيقية المُستنزفة مع الحاجة إلى دستور الأحكام
- قد يتخلّف بعض أصحاب العمل عن الدفع => إحتياط بنسبة 10-50% ~ (-285 مليار ل.ل.)

سندات الخزينة على المدى المتوسّط (مُنزّلة)

- القيمة الحقيقية المُستنزفة كنتيجة للخصم
- خطر محدود متمثّل في تخلّف الحكومة عن سداد المبالغ بالليرة اللبنانية حتى بعد تنزيلها ~ (-767 مليار ل.ل.)

الودائع المصرفية وسندات الخزينة على المدى القصير

- القيمة الحقيقية المُستنزفة بسبب مخاطر الإفلاس
- خطر محدود متمثّل في تخلّف الحكومة عن سداد المبالغ بالليرة اللبنانية
- خطر محتمل متمثّل في تعثّر النظام المصرفي*

⚠ تشتمل الودائع المصرفية على 367 مليون دولار بالعملة الأجنبية ~ <9٪ من إجمالي الودائع المصرفية**

موجودات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في نهاية سنة 2020 (المُعاد بيانها/المُصَحَّحة) – مليار ل.ل.

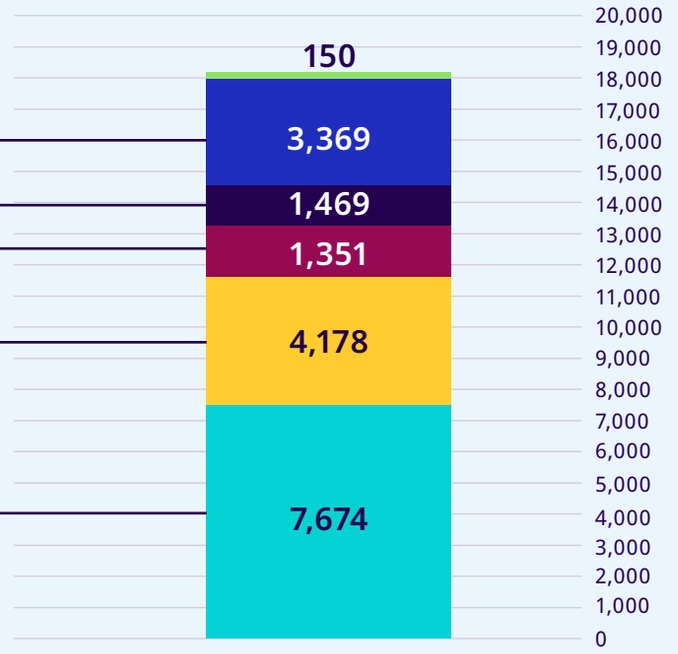

* يمكن النظر في سيناريو بديل حذرحيث تكون فيه نسبة التعثّر المصرفي بين 15٪ و20٪. يُترجم ذلك بتراجع القيمة (1,249 مليار ل.ل.). غير أنّ ذلك قد لا يكون منطبقًا في ضوء القرار الصادر في 2020 بشأن إعادة التوازن في تكوين الموجودات، بحيث تصبح سندات الخزينة 80٪.

** قُدِّرَت السندات الحكومية بالدولار الأمريكي بمعدل 1,500 ليرة لبنانية للدولار الواحد

مطلوبات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (مليار ل.ل)

ملاحظة: تمثل المبالغ الواردة باللون الأحمر أدناه المبالغ المصحّحة الخاضعة لحساب الموجودات في محاولةٍ لتحديد قيمتها العادلة

مطلوبات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لسنة 2020 (المُعاد بيانها/المُصَحَّحة) – مليار ل.ل.

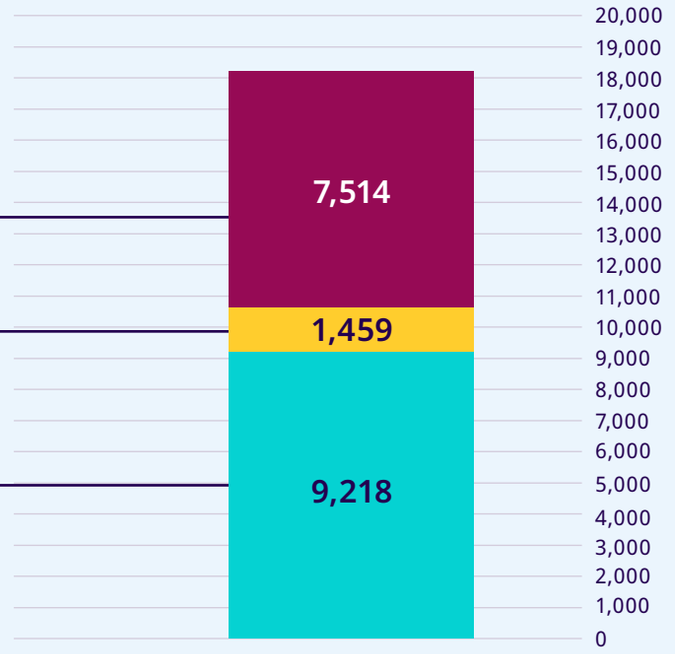

حقوق الملكية (أو صافي الموجودات وبنود متفرّقة)

- تمثّل صافي الموجودات (الموجودات-المطلوبات) أو الوضع المالي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- يجب تفسيرها بحذر! إنّ أكثر من 40٪ من "موجودات" الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هي حسابات مستحقة القبض.و تستند هذه النتائج إلى عمليات المحاسبية القائمة على النقد في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي لا تتبع المعايير الدولية. كذلك، لم يتم تدقيق الأرقام لأكثر من 10 سنوات.

المطلوبات التقديرية المتراكمة المتعلقة بالمرض والأمومة

- تمثّل المستحقات التراكمية التقديرية للرعاية الصحية داخل المستشفيات وفي العيادات الخارجية.
- تُحدَّد قيمة المطالبات المتصلة بتلقي الرعاية الصحية داخل المستشفيات إلى 300 مليار ل.ل.* في هذه الوثيقة.

المطلوبات التقديرية في فرع تعويض نهاية الخدمة**

- تشمل المطلوبات التقديرية لتسويات أصحاب العمل بقيمة ~ 1,469 مليار ل.ل.
- تواجه خطر الارتفاع بشكل كبير مع إجراء التصحيحات التدريجية على المداخيل **
- **خطر كبير. من سيدفع؟**

* بلغت القيمة غير المحتسبة للمستحقات والمطالبات المتصلة بالرعاية الصحية داخل المستشفيات 600 مليار ل.ل. في نهاية سنة 2019 وحدها. يُشار إلى أنَّ العمل ما زال جارٍ على وضع تقرير محدّث لسنة 2020 من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وبالتالي تبقى هذه الأرقام غير مراعاة ضمن هذه الوثيقة. أمَّا مبلغ الـ 300 مليار ل.ل. فقد جاء نتيجة للتقديرات التي قدمتها إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

** يُتوقّع أن يتم الإبلاغ عن زيادات إضافية في الرواتب في المستقبل (لمواكبة الواقع). وقد جاء المرسوم الأخير ليرفع من مستوى هذه المطلوبات بقيمة 3.6 تريليون ل.ل. (تشكّل 3.5 تريليون ل.ل. منها تقريبًا مطلوبات إضافيةً مرتبطة بتسويات أصحاب العمل). وهذا سيرفع مطلوبات فرع تعويض نهاية الخدمة بشكل كبير، إلى جانب مطلوبات أصحاب العمل التقديرية

03

الوضع المالي التقديري لسنة 2020 بحسب كلّ فرع

3. تجزئة مالية تقريبية بحسب كلّ فرع

بيانات الوضع المالي النموذجية المجزّأة بحسب الفروع - 2020

جاءت بيانات الوضع المالية المجزّأة بسب الفروع نتيجةَ ما يلي:

- تحديد الحسابات المرتبطة بكلّ فرعٍ من ميزان المراجعة استنادًا إلى أفضل ما توفّر لنا من معلومات.
- إحالة أي حساب غير مرتبط بصندوق أو فرع معين إلى **"حسابٍ مشتركٍ"** لإعداد التقارير الموحدة (أي الحسابات المصرفية أو الموجودات الأخرى أو المكاتب المحلية).
- مراعاة القروض المنقولة من فرع إلى آخر، وتحديدًا من فرع تعويض نهاية الخدمة إلى فرع التعويضات العائلية وفرع ضمان المرض والأمومة.
- إنشاء حساب "افتراضي" للحسابات المستحقة القبض بين الفروع بهدف تحقيق التوازن في وضع كلٍ منها لأغراض إعداد التقارير هذه.
- كذلك، وفي ما يتعلق بالحسابات النقدية، أعيد النظر فيها على أنّها تابعة لفرع تعويض نهاية الخدمة.

⚠ ملاحظات مهمة وبيان إخلاء مسؤولية

- ليس بالضرورة أن تتطابق التقارير المجزّأة لكل الفروع - عند جمعها - مع إجمالي الموجودات المبلّغ عنها في البيان الموحد، نظرًا لوجود قروض مشتركة بين الصناديق أو الفروع لتغطية العجز (من فرع تعويض نهاية الخدمة إلى فرع التعويضات العائلية وفرع المرض والأمومة)، والتي تُصفَّى على مستوى التقرير الموحّد.
- إنّ تقسيم الحسابات والتقارير بين الفروع هي مهمّة إشراكيه ومعقدة بحدّ ذاتها. الأوضاع المالية المعروضة هنا توفّر نظرةً توضيحيةً عامةً، ولا تعكس الوضع المالي الحقيقي لكلّ فرعٍ كما هو وارد في الحساب "الافتراضي" للحسابات المستحقة القبض والحساب المشترك. لكن أنّها تشير إلى أنّ صندوق فرع ضمان المرض والأمومة هو الأكثر عرضةً للخطر!

3. الوضع المالي لفرع تعويض نهاية الخدمة لسنة 2020 (تقديري)

الموجودات (مليار ل.ل.)

الوصف	نهاية سنة 2020 بعد إعادة البيان والتصحيح
الموجودات المادية الثابتة (الأملاك والمباني والتجهيزات)	144.8
الموجودات المالية (سندات الخزينة اللبنانية المحسومة والمستَحَقّة < سنة واحدة)	4,178.1
حسابات مستحقة القبض على المدى الطويل (مستحقات الاشتراكات الحكومية)	163.4
القروض المدينة من فرع المرض والأمومة وفرع التعويضات العائلية †	2,409.5
المبالغ المستحقة القبض من "الحساب المشترك" ††	968.1
الموجودات غير المتداولة (الاستحقاق < سنة واحدة)	**7,863.9**
المشتركون وحسابات أخرى مستحقة القبض (سندات للتحصيل)	453.2
الموجودات المالية (سندات الخزينة اللبنانية المحسومة والمستَحَقّة خلال سنة)	1,147.8
تسويات أصحاب العمل التقديرية (لفرع تعويض نهاية الخدمة)	1,469.0
المبالغ النقدية والمعادلات النقدية (النقد والحسابات المصرفية) *	6,526.3
الموجودات المتداولة (الاستحقاق > سنة واحدة)	**9,596.3**
إجمالي الموجودات	**17.460.2**

* على افتراض أن جميع المبالغ النقدية والمعادلات النقدية تعود لفرع تعويض نهاية الخدمة

حقوق الملكية والمطلوبات (مليار ل.ل)

المطلوبات	نهاية سنة 2020 بعد إعادة البيان والتصحيح
المطلوبات على المدى الطويل (المستحقات المتراكمة المتصلة بالمرض والأمومة داخل المستشفيات)	لا ينطبق
المطلوبات على المدى الطويل (المستحقات المتراكمة المتصلة بالمرض والأمومة في العيادات الخارجية)	لا ينطبق
مخصّصات المشتركين (حقوق تعويض نهاية الخدمة المُستحقَّة)	9,218.0
إجمالي المطلوبات غير المتداولة	**9,218.0**
المطلوبات على المدى القصير (الحسابات والمبالغ المستحقة الدفع)	**157.0**
إجمالي المطلوبات	**9,375.0**

حقوق الملكية أو صافي الموجودات	
الاحتياطات والنتائج والحسابات الأخرى الشبيهة بحقوق الملكية	7,943.0
احتياطات إعادة التقييم	142.2
إجمالي حقوق الملكية (أو صافي الموجودات)	**8,085.2**

† تتم تصفية ممستحقات الدفع بين الفروع على المستوى الموحد
†† يتم الإبلاغ عن أي حسابات غير مرتبطة بفرع معين في الحساب المشترك

ملاحظة مهمة: إنّ البيان الوارد أعلاه عبارةٌ عن بيان مجزّأ تقريبي للوضع المالي في فرع تعويض نهاية الخدمة. تبرز تحديات كبيرة عند محاولة القيام بتجزئة دقيقة للوضع المالي لكل فرع من دون قيام الإدارة ببحث محاسبي شامل. وتجدر الإشارة إلى وجود علامة استفهام كبيرة على تلك الموجودات الصافية! في الواقع، أكثر من 40٪ من "موجودات" الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هي حسابات مستحقة القبض. كذلك، تستند هذه النتائج إلى عمليات محاسبية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي، كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات العامة الأخرى في لبنان، لا تتبع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. أخيرًا، الأرقام لم يتم تدقيقها لأكثر من 10 سنوات.

3. الوضع المالي لفرع تعويض نهاية الخدمة لسنة 2020 (تقديري)

الموجودات (مليار ل.ل.)

الوصف	نهاية سنة 2020 بعد إعادة البيان والتصحيح
الموجودات المادية الثابتة (الأملاك والمباني والتجهيزات)	-
الموجودات المالية (سندات الخزينة اللبنانية المحسومة والمستَحَقّة< سنة واحدة)	-
حسابات مستحقة القبض على المدى الطويل (مستحقات الاشتراكات الحكومية)	2,935.0
القروض المدينة من فرع المرض والأمومة وفرع التعويضات العائلية	-
المبالغ المستحقة القبض من "الحساب المشترك"††	2,214.1
الموجودات غير المتداولة (الاستحقاق < سنة واحدة)	**5,149.1**
المشتركون وحسابات أخرى مستحقة القبض (سندات للتحصيل)	586.0
الموجودات المالية (سندات الخزينة اللبنانية المحسومة والمستَحَقّة خلال سنة)	-
تسويات أصحاب العمل التقديرية (لفرع تعويض نهاية الخدمة)	-
المبالغ النقدية والمعادلات النقدية (النقد والحسابات المصرفية)	-
الموجودات المتداولة (الاستحقاق < سنة واحدة)	**586.0**
إجمالي الموجودات	**5.735.1**

حقوق الملكية والمطلوبات (مليار ل.ل)

المطلوبات	نهاية سنة 2020 بعد إعادة البيان والتصحيح
المطلوبات على المدى الطويل (المستحقات المتراكمة المتصلة بالمرض والأمومة داخل المستشفيات)	300.0
المطلوبات على المدى الطويل (المستحقات المتراكمة المتصلة بالمرض والأمومة في العيادات الخارجية)	1,158.5
القروض الدائنة من فرع تعويض نهاية الخدمة†	2,303.5
إجمالي المطلوبات غير المتداولة	**3,762.0**
المطلوبات على المدى القصير (الحسابات والمبالغ المستحقة الدفع)	**50.1**
إجمالي المطلوبات	**3,812.1**

حقوق الملكية أو صافي الموجودات	
الاحتياطات والنتائج والحسابات الأخرى الشبيهة بحقوق الملكية	1,923.0
احتياطات إعادة التقييم	-
إجمالي حقوق الملكية (أو صافي الموجودات)	**1,923.0**

† تتم تصفية ممستحقات الدفع بين الفروع على المستوى الموحد

†† يتم الإبلاغ عن أي حسابات غير مرتبطة بفرع معين في الحساب المشترك

ملاحظة مهمة: إنّ البيان الوارد أعلاه عبارةٌ عن بيان مجزّأ تقريبي للوضع المالي لفرع المرض والأمومة . تبرز تحديات كبيرة عند محاولة القيام بتجزئة دقيقة للوضع المالي لكل فرع من دون قيام الإدارة ببحث محاسبي شامل. وتجدر الإشارة إلى وجود علامة استفهام كبيرة على تلك الموجودات الصافية! في الواقع، أكثر من 40٪ من "موجودات" الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هي حسابات مستحقة القبض. كذلك، تستند هذه النتائج إلى عمليات محاسبية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي، كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات العامة الأخرى في لبنان، لا تتبع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. أخيرًا، الأرقام لم يتم تدقيقها لأكثر من 10 سنوات.

3. الوضع المالي لفرع التعويضات العائلية لسنة 2020 (تقديري)

الموجودات (مليار ل.ل.)

الوصف	نهاية سنة 2020 بعد إعادة البيان والتصحيح
الموجودات المادية الثابتة (الأملاك والمباني والتجهيزات)	-
الموجودات المالية (سندات الخزينة اللبنانية المحسومة والمستَحَقّة< سنة واحدة)	-
حسابات مستحقة القبض على المدى الطويل (مستحقات الاشتراكات الحكومية)	270.0
القروض المدينة من فرع المرض والأمومة وفرع التعويضات العائلية	-
المبالغ المستحقة القبض من "الحساب المشترك"††	287.2
الموجودات غير المتداولة (الاستحقاق > سنة واحدة)	**557.2**
المشتركون وحسابات أخرى مستحقة القبض (سندات للتحصيل)	298.4
الموجودات المالية (سندات الخزينة اللبنانية المحسومة والمستَحَقّة خلال سنة)	-
تسويات أصحاب العمل التقديرية (لفرع تعويض نهاية الخدمة)	-
المبالغ النقدية والمعادلات النقدية (النقد والحسابات المصرفية)	-
الموجودات المتداولة (الاستحقاق < سنة واحدة)	**298.4**
إجمالي الموجودات	**855.6**

حقوق الملكية والمطلوبات (مليار ل.ل)

المطلوبات	نهاية سنة 2020 بعد إعادة البيان والتصحيح
المطلوبات على المدى الطويل (المستحقات المتراكمة المتصلة بالمرض والأمومة داخل المستشفيات)	لا ينطبق
المطلوبات على المدى الطويل (المستحقات المتراكمة المتصلة بالمرض والأمومة في العيادات الخارجية)	لا ينطبق
القروض الدائنة من فرع تعويض نهاية الخدمة †	106.0
إجمالي المطلوبات غير المتداولة	**106.0**
المطلوبات على المدى القصير (الحسابات والمبالغ المستحقة الدفع)	**23.0**
إجمالي المطلوبات	**129.0**

حقوق الملكية أو صافي الموجودات	
الاحتياطات والنتائج والحسابات الأخرى الشبيهة بحقوق الملكية	726.6
احتياطات إعادة التقييم	-
إجمالي حقوق الملكية (أو صافي الموجودات)	**726.6**

† تتم تصفية ممستحقات الدفع بين الفروع على المستوى الموحد

†† يتم الإبلاغ عن أي حسابات غير مرتبطة بفرع معين في الحساب المشترك

ملاحظة مهمة: إنّ البيان الوارد أعلاه عبارةٌ عن بيان مجزّأ تقريبي للوضع المالي لفرع التعويضات العائلية . تبرز تحديات كبيرة عند محاولة القيام بتجزئة دقيقة للوضع المالي لكل فرع من دون قيام الإدارة ببحث محاسبي شامل. وتجدر الإشارة إلى وجود علامة استفهام كبيرة على تلك الموجودات الصافية! في الواقع، أكثر من 40٪ من "موجودات" الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هي حسابات مستحقة القبض. كذلك، تستند هذه النتائج إلى عمليات محاسبية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي، كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات العامة الأخرى في لبنان، لا تتبع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. أخيرًا، الأرقام لم يتم تدقيقها لأكثر من 10 سنوات.

04

توقعات التدفق النقدي على المدى القصير في فرع ضمان المرض والأمومة

4. توقعات التدفق النقدي – فرع ضمان المرض والأمومة

المنهجية والافتراضات

وُضعت جميع التوقعات الديموغرافية والمالية باستخدام النموذج الأكتواري الخاص بنظام الرعاية الصحية في منظمة العمل الدولية. وقد تمّ فصل التوقعات للفئات الثلاث من المشتركين، أي الموظفين والمتقاعدين والمجموعات الخاصة. وحُدِّدَت افتراضات الإسقاطات على النحو التالي:

- استندت الافتراضات الاكتوارية والديموغرافية (الوفيات، والاعتلال، والتقاعد، والنمو السكاني، إلخ.) إلى البيانات التاريخية وخبرة الفريق الاكتواري في منظمة العمل الدولية.
- استند نموّ الأجور وتضخم كلفة الرعاية الصحية إلى التوقعات الاقتصادية لمنظمة العمل الدولية (سيناريو التضخم المتوسط) للسنوات الخمس المقبلة.
- تم النظر في ثلاثة سيناريوهات مختلفة للجزء المُصَرَّح عنه من الأجر إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لوضع تصوّر لنمو الأجور الخاضعة للاشتراكات.
- عند تقدير معدّلات نمو الأجور الخاضعة للاشتراكات، راعينا أثر الحد الأدنى لزيادة الراتب الذي أُقِرّ في أيار/مايو 2022، والزيادة المقترحة في سقف أجور المشتركين من 2.5 مليون ل.ل. إلى 5 ملايين ل.ل.، إلى جانب سيناريو نمو الأجور في المستقبل. كذلك، تمّ النظر في سيناريوهات مختلفة بشأن الجزء المصرَّح عنه من الأجر إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- النظر إلى التطورات الحالية في سوق الرعاية الصحية، حيث أصبحت جميع التكاليف الطبية بالدولار الأميركي بالكامل بأسعار تتراوح من 50٪ إلى 70٪ من مستوياتها قبل أزمة 2019، وُضِعَت التوقعات المرتبطة بتكاليف الرعاية الصحية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على أساس 60٪ من مستويات ما قبل الأزمة* بسعر صرف قدره 35,000 ل.ل. للدولار الأميركي الواحد، مع افتراض أنّ الزيادة ستُطَبّق بحلول منتصف 2022، وأنّ تدهور قيمة العملة في المستقبل سينعكس على التوقعات المتعلّقة بالتضخّم. **

* قبل الأزمة ، كان مخطط فرع المرض والأمومة يهدف إلى تغطية 90٪ من تكاليف الاستشفاء وما يصل إلى 80٪ من الاستشارات الطبية والأدوية. كانت معدلات السداد الفعالة أقل بكثير بسبب ترتيبات الفوترة في مستشفيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وهيكل التعريفات.

** أي ما يعادل توقع سعر الصرف في عام 2023 بحوالي 74,000 ليرة لبنانية لكل دولار أمريكي. انظرالى الملحق للحصول على التفاصيل

سيناريوهات نمو أجور المشتركين

السيناريو*	الوصف
1. واقعي	من المفترض أن تزداد الأجور الفعلية وسقف أجور المشتركين في فرع ضمان المرض والأمومة وفق معدل النمو المفترض للأجور لكلّ سنة (2023-2026) - انظر الى الملحق. وفق هذا السيناريو، يُفترَض ضمنًا، بدءًا من سنة 2023، أنّ أصحاب العمل سيصرّحون عن القيمة الفعليّة للأجور (بصرف النظر عن طريقة دفع الأجور للموظفين). في هذا السيناريو، يُفترض أن تبقى نسبة "المداخيل الخاضعة للاشتراكات" (لفرع ضمان المرض والأمومة) إلى "الأجور المصرَّح عنها" ثابتة خلال الفترة التي يشملها التوقع (2023-2026).
2. تشاؤمي (بقاء المداخيل المصرّح عنها على حالها)	لا ترتفع الأجور المصرَّح عنها وفق معدل النمو المفترض للأجور (بدءًا من سنة 2023). بعبارة أخرى، حتى في حال ازدادت القيمة الفعليّة للأجور للتعويض (سواء جزئيًا أو بالكامل) عن التضخم، لن ترتفع قيمة المداخيل المُصرَّح عنها بالمقدار نفسه كما النمو الفعلي للأجور بدءًا من سنة 2023. يُفترض أن يبقى سقف أجور المشتركين في فرع ضمان المرض والأمومة 5 ملايين ل.ل. وبالتالي، بموجب هذا السيناريو، ستتغيّر نسبة "المداخيل الخاضعة للاشتراكات" (لفرع ضمان المرض والأمومة) إلى قيمة الأجور الحقيقية، إذ ستنخفض تدريجيًا خلال الفترة التي يشملها التوقع (2023-2026).
3. تفاؤلي (افتراضي – من دون سقف)	من المفترض أن تزداد الأجور الفعلية وفق معدل النمو المفترض للأجور لكلّ سنة (2023-2026). إضافةً إلى ذلك، لا يتم تحديد سقفٍ لأجور المشتركين في فرع ضمان المرض والأمومة اعتبارًا من سنة 2023. وفق هذا السيناريو، يُفترَض ضمنًا، بدءًا من سنة 2023، أنّ أصحاب العمل سيصرّحون عن القيمة الفعليّة للأجور (بصرف النظر عن طريقة دفع الأجور للموظفين) وأن يتم تحديد اشتراكات فرع ضمان المرض والأمومة استنادًا إلى المداخيل المصرَّح عنها بشكلٍ كاملٍ.

ملاحظة: انظر الى الملحق للحصول على التفاصيل

* في جميع السيناريوهات، يستند نمو الأجور لسنة 2022 إلى مرسوم زيادة الحد الأدنى للراتب الذي أُقرّ في أيار/مايو 2022.

متوسط نفقات الرعاية الصحية لكل فرد سنويًا لسنة 2019 – مقارنة إقليمية

	متوسط نفقات الرعاية الصحية لكل فرد سنويًا لسنة 2019 بالدولار الأميركي
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	**$436**
لبنان	$663
الأردن	$334
مصر	$150
العراق	$253
العالم العربي	$382
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	$513
العالم	$1,122

المصدر: مؤشرات البنك الدولي

إنّ متوسط الإنفاق على الرعاية الصحية للفرد في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أقلّ من متوسط الإنفاق على المستوى الوطني ولكنه أعلى من متوسّط الإنفاق في الدول العربية.

توقعات النفقات (مليار ل.ل.) – للدولار الأميركي الواحد وفقًا لأسعار سنة 2022

في حال أراد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مواصلة تقديم حزمة التغطية نفسها

السنة	نفقات الرعاية الصحية	نفقات الجنازات	إجمالي نفقات التقديمات	المطالبات المتراكمة (1)	النفقات الإدارية وغيرها (2)	إجمالي النفقات
2017	886	5	892	-	175	1,066
2018	910	5	915	-	211	1,126
2019	820	6	825	-	270	1,095
2020	551	5	555	-	260	815
2021	521	-	521	-	147	668
2022	10,970	12	10,982	690	1,098	12,770
2023	20,916	18	20,934	326	2,093	23,353
2024	21,478	18	21,496	192	2,150	23,838
2025	21,951	18	21,970	140	2,197	24,307
2026	22,285	19	22,304	107	2,230	24,641

1. يُفترض أن يتم تسديد المطالبات المتراكمة على مدى 5 سنوات.
2. من المقدَّر أن تشكّل النفقات الإدارية وغيرها من النفقات 10٪ من إجمالي نفقات التقديمات.
3. بسعر 35,000 ليرة لبنانية لكل دولار أمريكي في عام 2022 ويعكس ضمنيًا سعر صرف يقارب 74,000 ليرة لبنانية لكل دولار أمريكي في عام 2023

توقعات الاشتراكات (مليار ل.ل.) وفقًا لأسعار 2022

السنة	اشتراكات الأعضاء			مساهمة الحكومة*
	السيناريو 1 (واقعي)	السيناريو 2 (تشاؤمي)	السيناريو 3 (تفاؤلي)	
2017	896	896	896	-
2018	991	991	991	-
2019	860	860	860	-
2020	898	898	898	90
2021	983	983	983	300
2022	1,714	1,714	1,714	3,140
2023	2,630	2,459	6,167	5,420
2024	3,287	2,939	7,666	5,484
2025	3,957	3,364	9,168	5,573
2026	4,632	3,849	10,695	5,637

* تُحتسب مساهمة الحكومة على أساس 25٪ من التقديمات المدفوعة كل سنة وعلى افتراض أنّ الرصيد البالغ 1,974 مليار ل.ل. سيتم تسديده على مدى 5 سنوات من دون أي فائدة اعتبارًا من 2021/12/31 (وهو يشمل حصة الحكومة من التقديمات المدفوعة المستحقة لصندوق المرض والأمومة فحسب) .

توقعات النتائج المالية (مليار ل.ل.) - للدولار الأميركي الواحد واردة وفقًا لأسعار سنة 2022

السنة	السيناريو 1 (واقعي)	السيناريو 2 (تشاؤمي)	السيناريو 3 (تفاؤلي)
2017	(170)	(170)	(170)
2018	(135)	(135)	(135)
2019	(235)	(235)	(235)
2020	173	173	173
2021	615	615	615
2022	(7,916)	(7,916)	(7,916)
2023	(15,303)	(15,474)	(11,767)
2024	(15,066)	(15,415)	(10,688)
2025	(14,777)	(15,370)	(9,567)
2026	(14,372)	(15,155)	(8,308)

1. بسعر 35,000 ليرة لبنانية لكل دولار أمريكي في عام 2022 ويعكس ضمنيًا سعر صرف يقارب 74,000 ليرة لبنانية لكل دولار أمريكي في عام 2023

المساهمة المطلوبة (كنسبة مئوية من المداخيل المصرَّح عنها) لتمويل حزمة / مستوى تقديمات ما قبل الأزمة

السنة	السيناريو 1 (واقعي)	السيناريو 2 (تشاؤمي)	السيناريو 3 (تفاؤلي)
2022	72.7%	72.7%	72.7%
2023	89.2%	95.0%	39.1%
2024	73.6%	81.8%	32.4%
2025	62.5%	72.9%	27.8%
2026	54.4%	64.9%	24.2%

في السيناروهَين الأول والثاني لنمو الأجور، تتجاوز تقديمات الرعاية الصحية والجنازات 50٪ من إجمالي الأجور في كل عام تقريبًا.

في السيناريو التفاؤلي لنمو الأجور، من المتوقع أن يصل إجمالي نفقات التقديمات إلى 24٪ تقريبًا من إجمالي الرواتب في غضون خمس سنوات.

الحصة من حزمة/مستوى تقديمات ما قبل الأزمة التي يمكن تمويلها من خلال اشتراكات الأعضاء*

السنة	السيناريو 1 (واقعي)	السيناريو 2 (تشاؤمي)	السيناريو 3 (تفاؤلي)
2022	15.6%	15.6%	15.6%
2023	12.6%	11.7%	29.5%
2024	15.3%	13.7%	35.7%
2025	18.0%	15.3%	41.7%
2026	20.8%	17.3%	48.0%

في السيناريوهَين الأول والثاني لنمو الأجور، تغطي معدلات الاشتراكات الحالية جزءًا صغيرًا من التقديمات على مدى السنوات الخمس المقبلة.

في السيناريو التفاؤلي لنمو الأجور، تغطي الاشتراكات الإجمالية أقل من نصف إجمالي نفقات التقديمات على مدى السنوات الخمس المقبلة.

1. أُعدّت توقعات الاشتراكات استنادًا إلى معدلات الاشتراكات الحالية للموظفين وتعديل الحد الأدنى للأجور الذي تمت الموافقة عليه في أيار 2022. نمو الدخل الثابت للمساهمات للمتقاعدين والمعلمين والأطباء والمشتركين اختياريًا سوف يتماشى مع تعديل الحد الأدنى للأجور في أيار 2022 ومع نمو الأجور المتوقع للسنوات المقبلة.
2. بسعر 35,000 ليرة لبنانية لكل دولار أمريكي في عام 2022 ويعكس ضمنيًا سعر صرف يقارب 74,000 ليرة لبنانية لكل دولار أمريكي في عام 2023.

توزيع إجمالي النفقات الطبية بحسب نوع الإجراء الطبي

السنة	داخل المستشفى	في العيادات الخارجية
2022	43.7%	56.3%
2023	43.6%	56.4%
2024	43.6%	56.4%
2025	43.5%	56.5%
2026	43.5%	56.5%

في إطار حزمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الحالية، تمثل نفقات المرضى داخل المستشفى أقل من نصف إجمالي نفقات الرعاية الصحية في السنوات كلّها.

في إطار السيناريوهَين الأول والثاني لنمو الأجور، تغطّي معدلات الاشتراكات الحالية، المصحّحة وفق مرسوم بدل غلاء المعيشة، أقل من نصف نفقات تقديمات المرضى داخل المستشفى.

في السيناريو التفاؤلي لنمو الأجور، ستحتاج الاشتراكات إلى خمس سنوات لتغطية إجمالي تقديمات المرضى داخل المستشفى، على افتراض عدم تغطية تكاليف العيادات الخارجية.

4. فرع ضمان المرض والأمومة - التوصيات

نستعرض في ما يلي خارطة طريق مُقترحة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والحكومة لمعالجة التحدّيات المالية التي تعيق تقديم الحدّ الأدنى من تغطية الرعاية الصحية لسكّان لبنان.

استراتيجيات لتحسين تغطية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعمليّاته:

- التخلّي عن نموذج الشراء القائم على سداد الرسوم مقابل الخدمة (fee-for-service) المعتمد مع مقدّمي الخدمات الطبّية واستبداله بنماذج أكثر كفاءة (مثل ضريبة الرؤوس capitation، أو الدفع على أساس الحالة).
- تطبيق نظام إدارة الحالات وإحالتها (gatekeeping and referral) - وزيادة التركيز على الرعاية الصحية الأولية والوقائية.
- مقايسة سقف أجور المشتركين مع معدّل التضخُّم العام أو النظر في إزالة سقف الأجور تمامًا.
- الحدّ من نطاق حزمة الرعاية الصحية للتركيز على خدمات الرعاية الصحية الأساسية فحسب (مثل الرعاية الأولية، ورعاية الأمومة والمواليد الجدد، وعلاج الأمراض الأساسية في المستشفى، والرعاية الطارئة، والأدوية الجنيسة الأساسية).

استراتيجيات لتحسين تغطية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعمليّاته:

- منع التحول الضمني التدريجي إلى الحلول القائمة على التأمين الخاص والتي سيكون لها آثار سلبية على العدالة الصحية والتضامن في التمويل الصحي.
- تنسيق/دمج برامج الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وبرامج وزارة الصحّة العامة ضمن مجموعة مبسطة / خطر واحد - مع حزمة المنافع المشتركة وهيكل التعرفة وطرق التعاقد - وتعزيز التضامن والمساواة لتغطية السكان ذوي القدرة المحدودة أو المعدومة على سداد الاشتراكات.
- توسيع تغطية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من خلال دمج البرامج ومجموعات المخاطر الأصغر نطاقًا.
- تقديم الخدمات الصحية الأساسية إلى العمال من غير المواطنين الذين يساهمون.

للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول دور الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في تحقيق التغطية الصحية الشاملة، يرجى مراجعة تقرير منظمة العمل الدولية بعنوان "توسيع نطاق الحماية الصحية الاجتماعية لتشمل غير المضمونين في لبنان"، تشرين الأول/أكتوبر 2020.

05

فرع تعويض نهاية الخدمة
المطلوبات التقديرية في نهاية سنة 2020
وتوقعات التدفق النقدي للسنوات الخمس المقبلة

5.1. توقعات التدفق النقدي على المدى القصير في فرع تعويض نهاية الخدمة

سيناريوهات نمو أجور المشتركين

السيناريو*	الوصف
1. واقعي	من المتوقع أن ترتفع الأجور الفعلية وفق معدل النمو المفترض للأجور لكلّ سنة (2023-2026) – انظر الى الملحق. وفق هذا السيناريو، يُفترَض ضمنًا، بدءًا من سنة 2023، أنّ أصحاب العمل سيصرّحون عن القيمة الفعليّة للأجور (بصرف النظر عن طريقة دفع الأجور للموظفين).
2. تشاؤمي (بقاء المداخيل المصرّح عنها على حالها)	لا ترتفع الأجور المُصرَّح عنها وفق معدل النمو المفترض للأجور (بدءًا من سنة 2023). بعبارة أخرى، حتى في حال ازدادت القيمة الفعليّة للأجور للتعويض (سواء جزئيًا أو بالكامل) عن التضخم، لن ترتفع قيمة المداخيل المُصرَّح عنها بالمقدار نفسه كما النمو الفعلي للأجور بدءًا من سنة 2023. وتنمو المداخيل المُصرَّح عنها بنسبة 5٪ سنويًا تقريبًا.**

ملاحظة: انظر الى الملحق للحصول على التفاصيل

* في جميع السيناريوهات، يستند نمو الأجور لسنة 2022 على أساس بدل تعديل الراتب الذي أُقرّ في أيار/مايو 2022.

** في السيناريو التشاؤمي، يكون نمو المداخيل المُصرَّح عنها في فرعَيْ ضمان المرض والأمومة والتعويضات العائلية أدنى من 5٪، نظرًا إلى أنّ مستوى المداخيل المُصرَّح مقيَّد نتيجة عدم تعديل سقف الاشتراك الذي يبلغ 5 ملايين ل.ل. و2.825 مليون ل.ل. على التوالي.

السيناريو الواقعي

(ترتفع الأجور المستقبلية المُصرَّح عنها بشكل كبير بدءًا من 2023 – بناءً على افتراضات منظمة العمل الدولية)

السنة	متوسط المداخيل الشهرية المُصرَّح عنها (ل.ل.)	اشتراكات فرع تعويض نهاية الخدمة 8.0% (مليار ل.ل.)	دفعات فرع تعويض نهاية الخدمة (مليار ل.ل.)	تسويات أصحاب العمل (مليار ل.ل.)	صافي المبالغ النقدية (مليار ل.ل.)
2022	3,165,000	1,174	(2,383)	729	(480)
2023	8,640,000	3,220	(4,245)	2,803 ⚠	1,778
2024	17,972,000	6,717	(8,785)	6,866	4,799
2025	29,295,000	10,968	(7,518)	6,014	9,464
2026	43,942,000	16,462	(12,103)	9,774	14,134

الملاحظات الأساسية

- لن يتحقّق "الفائض" النقدي السنوي المذكور أعلاه إلا في حال سدّد أصحاب العمل متوجبات التسوية المترتّبة عليهم.
- وحتى في تلك الحالة، من المتوقع أن يضمحلّ تأثير "الفائض" النقدي التراكمي على مدى 5 سنوات (وتبلغ قيمته 30,000 مليار ل.ل. تقريبًا) نتيجة الارتفاع الشديد في مطلوبات فرع تعويض نهاية الخدمة.
- من المتوقع أن ترتفع مطلوبات فرع تعويض نهاية الخدمة (معظمها سيكون على عاتق أصحاب العمل) لتبلغ حوالى 100 تريليون ليرة لبنانية. (انظر الى الشريحة 35). من غير الواقعي أن أصحاب العمل سيكون لديهم القدرة على إعادة تمويل نظام تعويض نهاية الخدمة بالكامل.

السيناريو التشاؤمي – تبقى الأجور المُصرَّح عنها على حالها

(تبقى الأجور المستقبلية المُصرَّح عنها على حالها بدءًا من سنة 2023 – أي أنه ما من تعديل للأجور المُصرَّح عنها على المدى القصير)

السنة	متوسط المداخيل الشهرية المُصرَّح عنها (ل.ل.)	اشتراكات فرع تعويض نهاية الخدمة 8.0% (مليار ل.ل.)	دفعات فرع تعويض نهاية الخدمة (مليار ل.ل.)	تسويات أصحاب العمل (مليار ل.ل.)	صافي المبالغ النقدية (مليار ل.ل.)
2022	3,165,000	1,174	(2,383)	729	(480)
2023	3,323,250	1,238	(1,792)	537	(16)
2024	3,489,400	1,304	(1,918)	557	(57)
2025	3,663,900	1,372	(1,084)	298	586
2026	3,847,100	1,441	(1,213)	320	549

الملاحظات الأساسية

- "الفائض" النقدي السنوي المذكور أعلاه ضئيل ولن يتحقّق إلا في حال سدّد أصحاب العمل متوجبات التسوية المترتّبة عليهم.
- بموجب هذا السيناريو، يبقى فرع تعويض نهاية الخدمة سليمًا من الناحية المالية على الدفاتر المحاسبية.
- **غير أنّ الفرد المضمون هو من سيدفع الثمن، إذ سيفقد تعويض نهاية الخدمة الذي سيتلقاه الجزء الأكبر من قيمته**

5.2. متوجبات فرع تعويض نهاية الخدمة في نهاية 2020

أساس متوجبات فرع تعويض نهاية الخدمة وعناصره الرئيسية

نتيجة هذه العمليّة، تمكّنّا من إنتاج تقييم (بأعلى درجة ممكنة من الدقة) للمتوجّبات المستحقّة على فرع تعويض نهاية الخدمة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في نهاية 2020 في ضوء المبالغ المستحقّة على الفرع.

وجرى تقسيم المتوجبات التقديرية المترتّبة على فرع تعويض نهاية الخدمة (في نهاية 2020) إلى العناصر الخمسة التالية:

عناصر المتوجبات التقديرية المترتّبة على فرع تعويض نهاية الخدمة	فئة المضمونين التي تنطبق عليها
1. متوجبات الفرع المرتبطة بفترات الاشتراك مع أصحاب العمل الأحدث	الموظفون المضمونون
2. متوجبات الفرع المرتبطة بفترات الاشتراك مع أصحاب العمل السابقين	الموظفون المضمونون
3. متوجبات الفرع التقديرية للأفراد المؤهلين للحصول على أجر نصف الشهر	الموظفون المضمونون
4. متوجبات التسوية التقديرية التي تقع على عاتق أصحاب العمل (وفق النظام الداخلي)	الموظفون المضمونون
5. العائد التقديري لمتوجبات الاشتراكات	السائقون العموميون ومن في حكمهم

أساس احتساب العناصر الأساسية لمتوجبات فرع تعويض نهاية الخدمة

عناصر المتوجبات التقديرية المترتّبة على فرع تعويض نهاية الخدمة	أساس الاحتساب
4+1. يمثّل هذان العنصران مجتمعَيْن تعويض نهاية الخدمة الذي يُتوقّع أن يحصل عليه الفرد المضمون لقاء فترات اشتراكه مع أصحاب العمل الأحدث	1 المدخول الشهري الأخير المُصرَّح عنه X سنوات الاشتراك مع صاحب العمل الأحدث
2. متوجبات الفرع المرتبطة بفترات الاشتراك مع صاحب العمل السابق (أو أصحاب العمل السابقين)	اشتراكات فرع تعويض نهاية الخدمة (8.0٪) التي سدّدها صاحب العمل السابق (أو أصحاب العمل السابقين) + الفائدة المترتّبة على هذه الاشتراكات
3. متوجبات الفرع التقديرية للأفراد المؤهلين للحصول على أجر نصف الشهر	ينطبق على الأشخاص الذين يستوفون الشروط الثلاثة التالية كلها: (1) بلوغ 60 عامًا من العمر؛ (2) أن إتمام 20 سنة من الاشتراك في الصندوق؛ (3) عدم سحب المستحقات سابقًا تعويض نهاية الخدمة الإضافي = ½ المدخول الشهري الأخير المُصرَّح عنه X (إجمالي سنوات الخدمة – 20)
5. العائد التقديري لمتوجبات الاشتراكات	تعويض نهاية الخدمة = عوائد اشتراكات تعويض نهاية الخدمة المسدّدة (للسائقين العموميين ومن في حكمهم)

- تُحتسَب "الفائدة المترتّبة" حتى نهاية 2020 بناءً على النظام الداخلي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وسجلّ المعدلات السابقة الذي يعتمده المجلس
- يتألّف "إجمالي سنوات الخدمة" المستخدَم للعنصر رقم (3) من مجموع فترات الاشتراك مع صاحب العمل الأحدث + فترات الاشتراك مع مع صاحب العمل السابق (أو أصحاب العمل السابقين)
- لا يتمّ احتساب أيّ فترة اشتراك سابقة يكون الفرد المضمون قد سحب التعويض المستحقّ عنها في السابق، وتُستثنى هذه الفترة من أيّ عملية حسابية أو متوجبات
- كما ورد في القسم المتعلّق بتطوير النهج، لا يستفيد الأشخاص الذين لم يبلغوا الـ60 من عمرهم أو الذين لم يتمّموا 20 سنة من الخدمة من نسبة التخفيض على اشتراك تعويض نهاية الخدمة

متوجبات فرع تعويض نهاية الخدمة – أفضل تقدير ممكن لبيانات نهاية 2020

نستعرض في ما يلي تقديراتنا الأساسية (الوضع الراهن: أي بالاستناد إلى مستوى المداخيل الفعلية المُصرَّح عنها في 2020)

عناصر المتوجبات التقديرية المترتّبة على فرع تعويض نهاية الخدمة	أفضل تقدير ممكن بالاستناد إلى الوضع الراهن (نهاية 2020)
1. متوجبات الفرع المرتبطة بفترات الاشتراك مع أصحاب العمل الأحدث	6,288 مليار ل.ل.
2. متوجبات الفرع المرتبطة بفترات الاشتراك مع أصحاب العمل السابقين	1,355 مليار ل.ل.
3. متوجبات الفرع التقديرية للأفراد المؤهلين للحصول على أجر نصف الشهر	106 مليار ل.ل.
4. متوجبات التسوية التقديرية التي تقع على عاتق أصحاب العمل (وفق النظام الداخلي)	1,469 مليار ل.ل.
5. العائد التقديري لمتوجبات الاشتراكات (للسائقين العموميين ومن في حكمهم)	يُحدّد لاحقًا *
إجمالي المتوجبات التقديرية المترتّبة على فرع تعويض نهاية الخدمة (الوضع الراهن) في نهاية 2020	**9,218 مليار ل.ل.**

* الرقم غير متوفّر، ولكن ينبغي أن يكون متدنيًا مقارنة بإجمالي متوجّبات فرع تعويض نهاية الخدمة

ملاحظة: إنّ التقديرات الواردة أعلاه، كما وغيرها من الأرقام المذكورة في هذا القسم، تتضمّن هامشًا معيّنًا من عدم اليقين، نظرًا إلى عدد الثغرات والمغالطات الموجودة في بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، واضطرارنا إلى إجراء عملية تنقيب في البيانات وتنظيفها وإنتاج تقديرات عن البيانات المفقودة (وهي كلها مسائل سنتطرّق إليها في التقرير).

متوجبات فرع تعويض نهاية الخدمة في نهاية 2020 – اختبار القدرة على التحمُّل وسيناريوهات الصدمات

تأثير زيادة مرسوم بدل زيادة الرواتب * الذي أُقرّ في أيار/مايو 2022

نلاحظ/نقدِّر زيادة في مطلوبات فرع تعويض نهاية الخدمة بحوالى 3.6 تريليون ليرة لبنانية

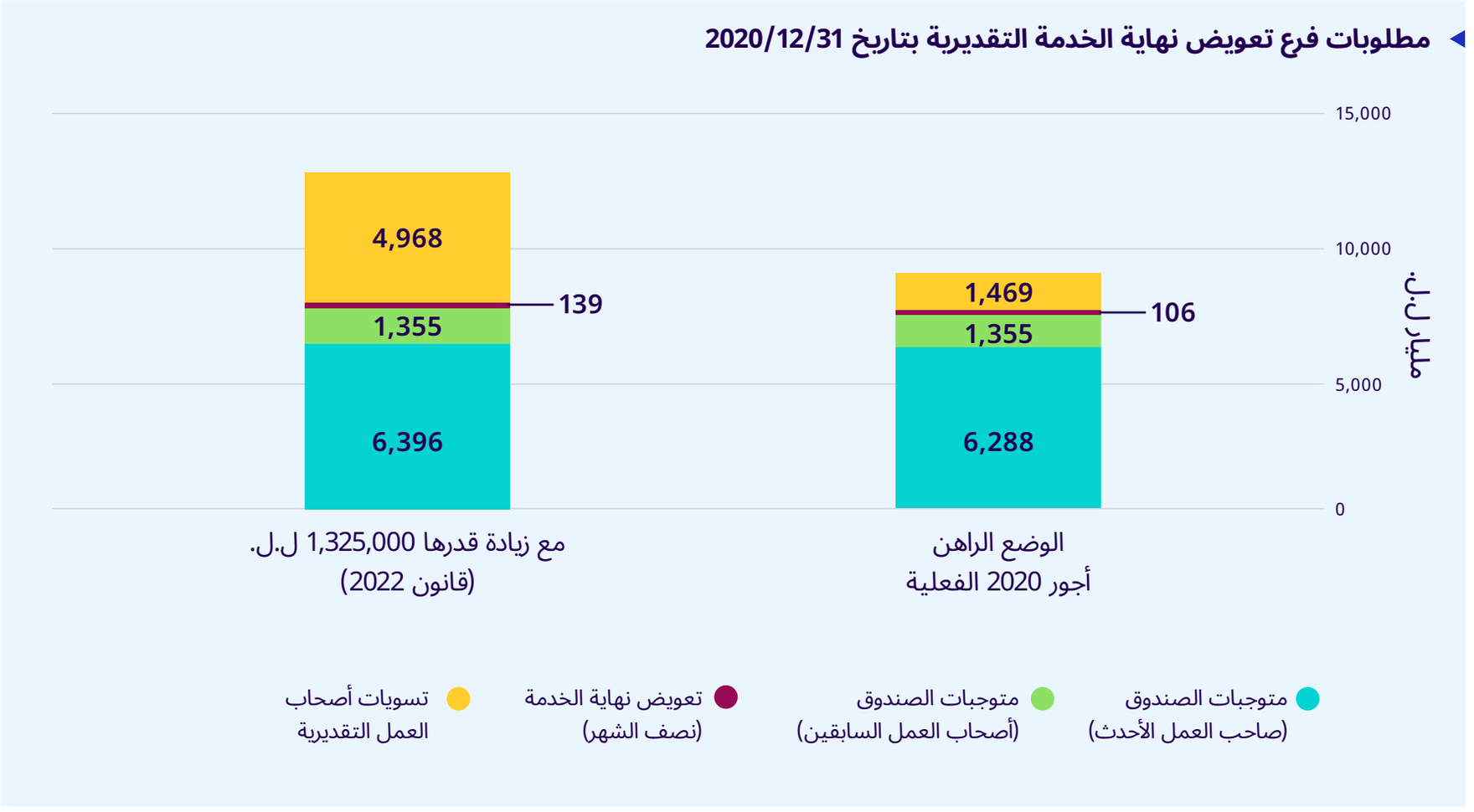

متوجبات فرع تعويض نهاية الخدمة في نهاية 2020 – اختبار القدرة على التحمُّل وسيناريوهات الصدمات

تأثير سيناريوهات بدل زيادة الرواتب * الأخرى

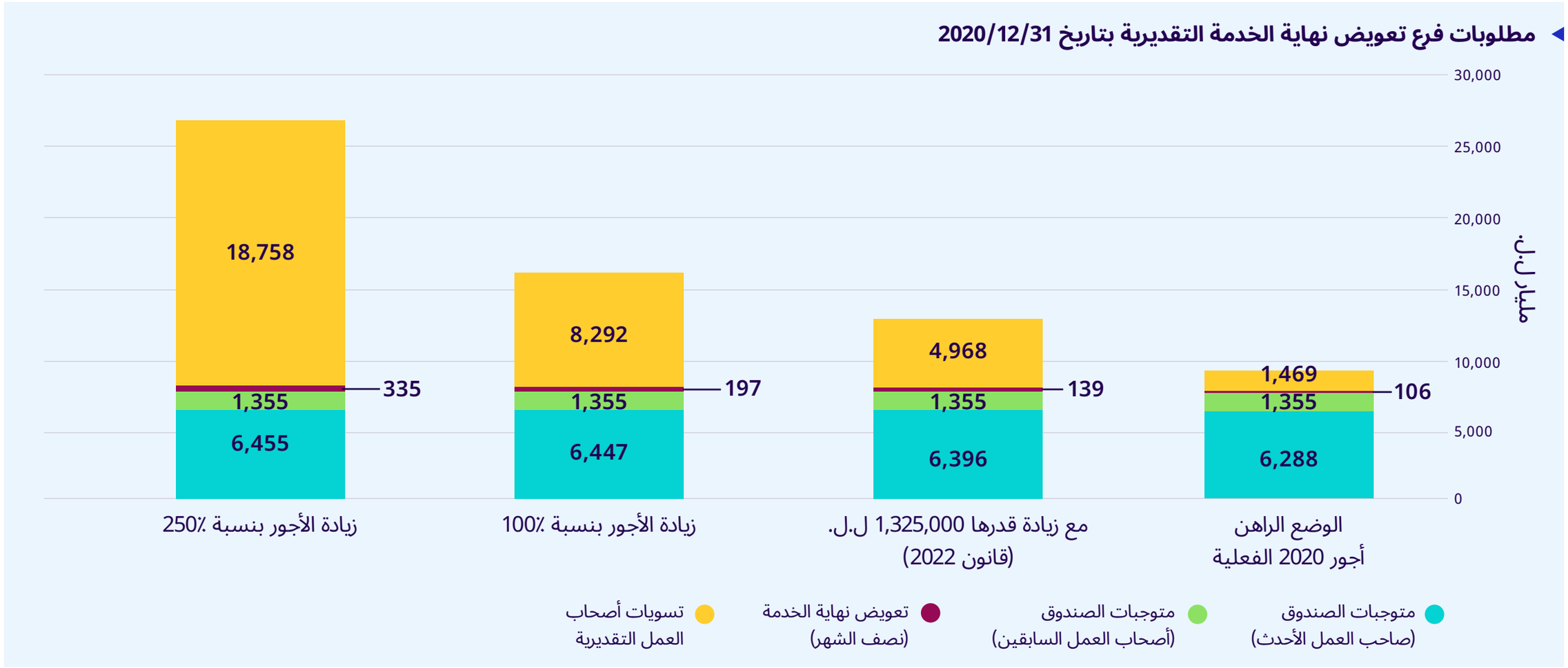

* بدل غلاء المعيشة: تعديل الأجور/المداخيل تماشيًا مع غلاء المعيشة للاستجابة للتضخُّم وتدهور قيمة العملة

متوجبات فرع تعويض نهاية الخدمة في نهاية 2020 – اختبار القدرة على التحمُّل وسيناريوهات الصدمات

تأثير سيناريوهات بدل زيادة الرواتب * الأخرى

مطلوبات فرع تعويض نهاية الخدمة التقديرية بتاريخ 2020/12/31

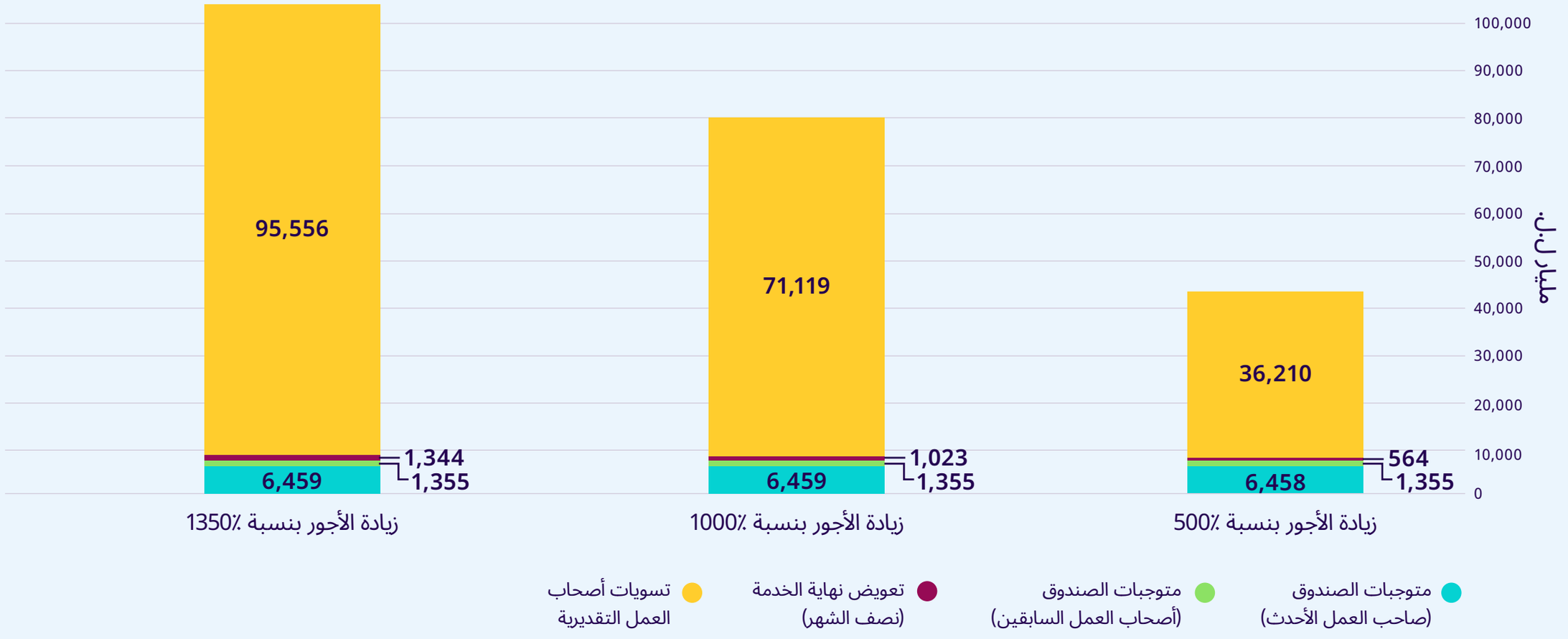

06

التعويضات العائلية
توقعات التدفّق النقدي على مدى 5 سنوات

6. توقعات التدفق النقدي في فرع التعويضات العائلية

سيناريوهات نمو أجور المشتركين

السيناريو*	الوصف
1. واقعي	من المفترض أن تزداد الأجور الفعلية وسقف أجور المشتركين في فرع التعويضات العائلية وفق معدل النمو المفترض للأجور لكلّ سنة (2023-2026) – أنظر الى الملحق وفق هذا السيناريو، يُفترَض ضمنًا، بدءًا من سنة 2023، أنّ أصحاب العمل سيصرّحون عن القيمة الفعليّة للأجور (بصرف النظر عن طريقة دفع الأجور للموظفين). في هذا السيناريو، يُفترض أن تبقى نسبة "المداخيل الخاضعة للاشتراكات" (لفرع التعويضات العائلية) إلى "الأجور المصرَّح عنها" ثابتة خلال الفترة التي يشملها التوقع (2023-2026).
2. تشاؤمي (بقاء المداخيل المصرّح عنها على حالها)	لا ترتفع الأجور المصرَّح عنها وفق معدل النمو المفترض للأجور (بدءًا من سنة 2023). بعبارة أخرى، حتى في حال ازدادت القيمة الفعليّة للأجور للتعويض (سواء جزئيًا أو بالكامل) عن التضخم، لن ترتفع قيمة المداخيل المُصرَّح عنها بالمقدار نفسه كما النمو الفعلي للأجور بدءًا من سنة 2023. يُفترض أن يبقى سقف أجور المشتركين في فرع التعويضات العائلية 2.825 مليون ل.ل. وبالتالي، بموجب هذا السيناريو، ستتغيّر نسبة "المداخيل الخاضعة للاشتراكات" (لفرع التعويضات العائلية) إلى قيمة الأجور الحقيقية، إذ ستنخفض تدريجيًا خلال الفترة التي يشملها التوقع (2023-2026).

ملاحظة: انظر الى الملحق للحصول على التفاصيل

* في جميع السيناريوهات، يستند نمو الأجور لسنة 2022 إلى الحد الأدنى لزيادة الراتب الذي أُقرّ في أيار 2022.

السيناريو الواقعي

(ترتفع الأجور المستقبلية المُصرَّح عنها وسقف الأجور بشكل كبير بدءًا من 2023 – بناءً على افتراضات منظمة العمل الدولية)

السنة	متوسط المداخيل الشهرية المُصرَّح عنها (ل.ل.)	اشتراكات فرع التعويضات العائلية 6.0% (مليار ل.ل.)	المستويات الحالية لدفعات فرع التعويضات العائلية (مليار ل.ل.)	زيادة المبالغ الشهرية لفرع التعويضات العائلية (ل.ل.)	مستوى زيادة دفعات فرع التعويضات العائلية (مليار ل.ل.)
2022	2,127,000	842	(326)	60,000 / 33,000	(326)
2023	6,705,000	2,719	(334)	180,000 / 99,000 ← **x3**	(1,002)
2024	13,965,000	5,771	(340)	720,000 / 396,000 ← **x4**	(4,084)
2025	22,699,000	9,513	(345)	1,440,000 / 792,000 ← **x2**	(8,282)
2026	34,090,000	14,463	(349)	2,160,000 / 1,188,000 0 ← **x1.5**	(12,576)

الملاحظات الأساسية

- بموجب هذا السيناريو، ومع المستويات الحالية لمبالغ التعويضات العائلية الشهرية، من المتوقع تحقيق "فائض" نقدي سنوي كبير
- يمكن للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في هذه المرحلة بسهولة أن يقرّر مضاعفة مبلغ التعويضات العائلية الشهرية بمقدار ثلاث مرّات ليبلغ 180,000 ليرة لبنانية للزوج(ة) المستفيد(ة) و99,000 للطفل المستفيد.
  ويستطيع الصندوق اتّخاذ قرار كهذا من دون التسبّب بمخاطر مالية لفرع التعويضات العائلية، نظرًا إلى زيادة المداخيل المصرَّح عنها وسقف الاشتراكات في هذا الفرع بدءًا من أيار/مايو 2022
- يمكن إجراء زيادات إضافية على المبالغ الشهرية لفرع التعويضات العائلية، تزامنًا مع زيادة المداخيل المصرّح عنها وسقوف الاشتراكات (كما هو مبيّن أعلاه)

السيناريو التشاؤمي – تبقى الأجور المُصرَّح عنها على حالها

(تبقى الأجور المستقبلية المُصرَّح عنها وسقوف الأجور على حالها بدءًا من 2023 – أي أنه ما من تعديل للأجور على المدى القصير)

السنة	متوسط المداخيل الشهرية المُصرَّح عنها (ل.ل.)	اشتراكات فرع التعويضات العائلية 6.0% (مليار ل.ل.)	المستويات الحالية لدفعات فرع التعويضات العائلية (مليار ل.ل.)	زيادة المبالغ الشهرية لفرع التعويضات العائلية (ل.ل.)	مستوى زيادة دفعات فرع التعويضات العائلية (مليار ل.ل.)
2022	2,127,000	842	(326)	60,000 / 33,000	(326)
2023	2,580,000	1,046	(334)	x3 ← 180,000 / 99,000	(1,002)
2024	2,709,000	1,120	(340)	x1 ← 180,000 / 99,000	(1,021)
2025	2,825,000	1,184	(345)	x1 ← 180,000 / 99,000	(1,035)
2026	2,825,000	1,198	(349)	x1 ← 180,000 / 99,000	(1,048)

الملاحظات الأساسية

- بموجب هذا السيناريو، يمكن للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في هذه المرحلة بسهولة أن يقرّر مضاعفة مبلغ التعويضات العائلية الشهرية بمقدار ثلاث مرّات ليبلغ 180,000 ليرة لبنانية للزوج(ة) المستفيد(ة) و99,000 للطفل المستفيد. ويستطيع الصندوق اتّخاذ قرار كهذا من دون التسبّب بمخاطر مالية لفرع التعويضات العائلية.
- من المتوقع تحقيق "فائض" نقدي في 2022 نظرًا إلى زيادة المداخيل المصرّح عنها وسقف الاشتراك في فرع التعويضات العائلية بدءًا من أيار/مايو 2022. وانطلاقًا من 2023، من المتوقع أن يتماشى الدخل الخاضع للاشتراكات مع دفعات فرع التعويضات العائلية بصورة عامّة وفقًا لمستويات دفعات الفرع المذكورة سابقًا.

07

الخلاصات

7. الخلاصات العامَّة – الوضع المالي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

- مصافي الوضع المالي في نهاية سنة 2020 المالية إيجابي بصورة إجماليّة ولكلّ من الفروع الثلاثة. **غير أنّ** تآكلت القيمة الحقيقية للمنافع المقدمة بشكل كامل تقريباً بسبب التضخم. و بالتالي المؤسسة غير قادرة على أداء مهمتها المتمثلة في توفير الضمان الاجتماعي للمؤمن عليهم وعائلاتهم كما كان قبل الأزمة.
- فأكثر من 40٪ من "موجودات" الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هي مستحقات/حسابات مستحقة القبض: معظمها متوجبات مترتّبة على الحكومة لصالح فرع ضمان المرض والأمومة، أي أنها تُعدّ عمليًا قروضًا من فرع تعويض نهاية الخدمة إلى فرع ضمان المرض والأمومة. ومن الموقع أن ترتفع حصّة المتوجبات المترتّبة على أصحاب العمل بشكل مطّرد، كما أنها تواجه درجة عالية من خطر التعثر.
- نتيجة هيكليّة سوق العمل الحاليّة يسود نمط واضح يتمثّل في التهرّب من التصريح عن الأجور الحقيقية، وهو الأمر الذي يحرم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من تلقّي إيرادات إضافيّة يحتاج إليها بشدّة لتعزيز القيمة الفعليّة لتقديماته. ويمثّل هذا الواقع حلقة مفرغة ذات تداعيات خطيرة!
- الحلول في متناول اليد – من خلال نظام المعاش التقاعدي الجديد المقترح – ومن الممكن إعادة التوازن إلى نظام حماية كبار السنّ، وذلك بواسطة التمويل التكافلي والتضامن بين الأجيال. وعلى ما يبدو، لا مفرّ من إجراء إصلاحات هيكليّة شاملة في فرع ضمان المرض والأمومة.
- تستند هذه النتائج إلى العمليات المحاسبيّة القائمة على النقد في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي، كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات العامة الأخرى في لبنان، لا تتماشى مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. أخيرًا، الأرقام لم يتم تدقيقها لأكثر من 10 سنوات.

7. الخلاصات – فرع ضمان المرض والأمومة

- تستند توقّعاتنا بشأن التدفق النقدي الخاص بالاشتراكات والنفقات ضمن فرع ضمان المرض والأمومة إلى التجارب التاريخيّة، والتوقّعات الاقتصادية لمنظمة العمل الدولية بشأن لبنان، والتطوّرات الحالية في سوق الرعاية الصحّية، حيث أصبحت جميع التكاليف الطبية بالدولار الأميركي بالكامل، مع مراعاة أثر بدل تعديل الرواتب الذي أُقرّ في أيار/مايو 2022 وتضخّم الأجور في المستقبل.
- نظر التقرير في ثلاثة سيناريوهات لنمو أجور المشتركين، تتراوح بين نمو الحدّ الأدنى والنمو الذي لا سقف له.
- **في جميع السيناريوهات، وفي حال أراد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مواصلة تقديم خدماته وفق الشروط نفسها كما في المرحلة السابقة للأزمة، من المتوقع أن تفوق تكاليف الرعاية الصحّية بأشواط إيرادات الصندوق كلّ سنة، إذ إنّ معدّل تضخّم التكاليف الطبّية أعلى بكثير من معدّل نموّ الأجور نظرًا إلى تدهور قيمة العملة الوطنية وتقييم تكاليف الرعاية الصحّية بالدولار الأميركي.**

7. الخلاصات – فرع ضمان المرض والأمومة

التوصيات

نستعرض في ما يلي خارطة طريق مُقترحة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والحكومة لمعالجة التحدّيات المالية التي تعيق تقديم الحدّ الأدنى من تغطية الرعاية الصحية لسكّان لبنان.

استراتيجيات لتحسين تغطية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعمليّاته:

- التخلّي عن نموذج الشراء القائم على سداد الرسوم مقابل الخدمة (fee-for-service) المعتمد مع مقدّمي الخدمات الطبّية واستبداله بنماذج أكثر كفاءة (مثل ضريبة الرؤوس capitation، أو الدفع على أساس الحالة).
- تطبيق نظام إدارة الحالات وإحالتها (gatekeeping and referral) - وزيادة التركيز على الرعاية الصحية الأولية والوقائية.
- مقايسة سقف أجور المشتركين مع معدّل التضخُّم العام أو النظر في إزالة سقف الأجور تمامًا.
- الحدّ من نطاق حزمة الرعاية الصحية للتركيز على خدمات الرعاية الصحية الأساسية فحسب (مثل الرعاية الأولية، ورعاية الأمومة والمواليد الجدد، وعلاج الأمراض الأساسية في المستشفى، والرعاية الطارئة، والأدوية الجنيسة الأساسية).

استراتيجيات لتحقيق التغطية الصحية الشاملة:

- منع التحول الضمني التدريجي إلى الحلول القائمة على التأمين الخاص والتي سيكون لها آثار سلبية على العدالة الصحية والتضامن في التمويل الصحي.
- تنسيق/دمج برامج الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وبرامج وزارة الصحّة العامة ضمن مجموعة مبسطة / خطر واحد - مع حزمة المنافع المشتركة وهيكل التعرفة وطرق التعاقد - وتعزيز التضامن والمساواة لتغطية السكان ذوي القدرة المحدودة أو المعدومة على سداد الاشتراكات.
- مقايسة سقف أجور المشتركين مع معدّل التضخُّم العام أو النظر في إزالة سقف الأجور تمامًا.
- توسيع تغطية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من خلال دمج البرامج ومجموعات المخاطر الأصغر نطاقًا.
- تقديم الخدمات الصحية الأساسية إلى العمال من غير المواطنين الذين يساهمون.

للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول دور الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في تحقيق التغطية الصحية الشاملة، يرجى مراجعة تقرير منظمة العمل الدولية بعنوان "توسيع نطاق الحماية الصحية الاجتماعية لتشمل غير المضمونين في لبنان"، تشرين الأول/أكتوبر 2020.

7. الخلاصات – فرع تعويض نهاية الخدمة

- إنَّ الوضع المالي لسنة 2020 المالية هو وضع مقبول، ولكن فقط عند قياسه بالاستناد إلى مستوى المداخيل (الكسب) المصرَّح عنها لسنة 2020. إلا أنّ قيمة التقديمات الفعليّة قد اضمحلّت، وبات نظام "الحسابات الشخصية" عاجزًا عن تقديم تعويضات نهاية خدمة ذات جدوى.
- تعكس الزيادة الأخيرة في الحدّ الأدنى من المداخيل ارتفاع المتوجّبات التقديرية لفرع تعويض نهاية الخدمة بقيمة ٣.٦ تريليون ليرة لبنانية تقريبًا. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع المطلوبات التقديريّة المتوجبة على أصحاب العمل (أي مبالغ التسوية). ومن المتوقع أن يشهد مستوى المداخيل المستقبلية المصرَّح عنها زيادة إضافية.
- ستزداد التزامات تسوية أصحاب العمل بشكل كبير. هل سيتمكّن أصحاب العمل من تحمّل هذه التكاليف الإضافية؟ في حال عجزوا عن ذلك، لن يستطيع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سداد أيّ تعويضات ذات جدوى لنهاية الخدمة. كذلك، تشكّل مبالغ التسوية المستحقّة عائقًا أمام التصريح عن القيمة الحقيقية للأجور، ما يحدّ من إيرادات فروع الضمان الاجتماعي الأخرى (أي فرع المرض).

التوصيات

- يعد الانتقال إلى نظام التقاعد الجديد أمرًا ضروريًا - ويجب تنفيذه في أسرع وقت ممكن. قانون نظام التقاعد الجديد جاهز ومتاح للموافقة عليه.
- يمكن النظر في الترتيب الانتقالي الذي اقترحه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لفترة انتقالية قصيرة (أي حتى يتم تفعيل نظام التقاعد الجديد).
- **لا بدّ من إجراء نقاشات واتّخاذ قرارات عاجلة على المستوى السياسي.**

7. الخلاصات – فرع التعويضات العائلية

- لا يواجه فرع التعويضات العائلية مخاطر مالية كثيرة.
- كذلك، فإنّ مستوى المطلوبات غير المصرَّح عنها في هذا الفرع متدنٍّ.
- لكنّ مبالغ التعويضات العائلية الشهرية المقدَّمة فقدت قيمتها وباتت عديمة الجدوى عمليًا.
- مع صدور القرار الأخير القاضي بتعديل مستوى المداخيل المصرَّح عنها للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وبرفع سقف الاشتراك في فرع التعويضات العائلية من 1.5 مليون ليرة لبنانية إلى 2.825 مليون ليرة لبنانية، بات الصندوق قادرًا على تحسين تقديماته.
- في حال عدم بروز مخاطر كبرى، تشير تقديراتنا إلى أنّ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي قادر على مضاعفة مبلغ التعويضات العائلية الشهرية بمقدار ثلاث مرّات (أي إلى 180,000 ليرة لبنانية للزوج(ة) المستفيد(ة) و99,000 للطفل المستفيد).
- في المستقبل، قد تشهد مبالغ التعويضات العائلية زيادة إضافية، شرط زيادة سقف المداخيل الخاضعة للاشتراكات.

7. التوصيات – فرع التعويضات العائلية

- اعتماد وزيادة فورية على مبلغ التعويضات العائلية الشهرية إلى 180,000 ليرة لبنانية للزوج(ة) المستفيد(ة) و99,000 للطفل المستفيد.
- النظر في تعديل سقف الاشتراك في فرع التعويضات العائلية تلقائيًا (كجزء من متوسط مستوى المداخيل المصرَّح عنها).
- النظر في تعديل مبالغ التعويضات العائلية الشهرية تلقائيًا تزامنًا مع رفع سقف الاشتراك في هذا الفرع (بناءً على التقييم الأكتواري والتوصيات)، وذلك بهدف تفادي إجراء تعديلات قانونية بصورة متكرّرة.
- النظر في إعادة تخصيص بعض مساحة الاشتراكات لفرع المرض والأمومة، على الأقل مؤقتًا، حتى يتم اعتماد حل أكثر ديمومة واستقرارًا لفرع فرع المرض والأمومة. مكن أن يساهم تخصيص إجمالي اشتراكات فرع التعويضات العائلية لفرع المرض والأمومة في التمويل (على المدى القصير) بحوالي 7.5٪ إلى 10٪ من حزمة / مستوى منافع فرع المرض والأمومة قبل الأزمة.
- تعزيز وعي العمال بمدفوعات تعويضات العائلية، وبعضهم لا يعرف في الوقت الحالي أنهم يتلقونها. يمكن تحقيق ذلك من خلال حملة توعية، و/ أو من خلال دمج مراجعة كشوف المرتبات التي يتلقاها العمال من أصحاب العمل في عملية التفتيش والتأكد من أنهم على دراية بالمدفوعات الشهرية المذكورة.

7. التوصيات – التقارير المالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

تعالج التوصيات مجالات القلق المُشار إليها سابقًا:

- تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي والاعتراف بأثر الفوائد على سندات الخزينة، والمتوجبات المترتّبة على فرع تعويض نهاية الخدمة، وكذلك التقديمات والتصحيحات المرتبطة بتراجع القيمة
- اعتماد المكننة واللامركزية في العمليات المحاسبية وتطبيق نظام لتخطيط موارد المؤسسة قائم على نموذج القيود المزدوجة على مستوى الفروع بهدف تحسين عملية توحيد البيانات وتقارير الفروع
- الانتقال نحو معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام للتقارير المالية واعتماد سياسات محاسبية صارمة
- إجراء إعادة هيكلة داخلية باستخدام الحلول المعلوماتية لتحسين العمليات ومخرجات التقارير التحليليّة
- إجراء تخمين للأملاك
- إجراء مراجعات منتظمة ومستمرّة للحسابات (خارجية وطبّية وداخلية)
- الالتزام بقانون الموازنة لسنة 2003 الخاص بجميع المؤسسات العامة في لبنان لجهة إنشاء وحدات تدقيق داخلية
- مراجعة النظام الداخلي: تنويع محفظة الاستثمارات بناءً على تصنيفات المصارف والاستثمارات البديلة غير المرتبطة بالمصارف؛ وخفض حجم الاستثمارات المباشرة في القطاع العام
- تفعيل اللجنة المشتركة بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ووزارة المالية لحلّ المنازعات وتسوية الأرصدة
- تسوية المطالبات مع الأطراف الثالثة، وخصوصًا الحكومة
- تعزيز فعالية معالجة الفواتير الطبّية ومراجعة نظام السلفات مع المستشفيات
- إعادة النظر في جميع الديون المستحقّة للقطاع الخاص
- التفاوض على شروط تسوية المستحقات الحكومية المستحقة في سياق خطة الإصلاح

تحليل اضافي

حركة سندات الخزينة

مع تخلّف الحكومة عن سداد سنداتها/ديونها وخفض تصنيفها الائتماني من جهة، وسعيها إلى حماية الموارد المالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عبر إصدار قوانين من جهة أخرى – لا تزال مشكلة القيمة الوقتيّة للنقود تلوح في الأفق، بالإضافة إلى احتمال إعسار المصارف التي أودِعَت فيها أموال الصندوق.

- لم يُرصَد أيّ إحتياط بسبب الحماية القانونية لموجودات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وأمواله، ولكن قد يكون من الحكمة في مكان القيام بذلك. فقد بلغت نسبة تدهور قيمة العملة 94٪ تقريبًا وفق سعر منصّة "صيرفة" (بين 1,515 و24,500 ليرة لبنانية).
- من المتوقع أن يتم دفع متوجبات الحكومة على شكل سندات خزينة وفقًا لسياسة الاستثمار الأخيرة (راجع الشريحة رقم 51)

معاملات سندات الخزينة 2017-2021

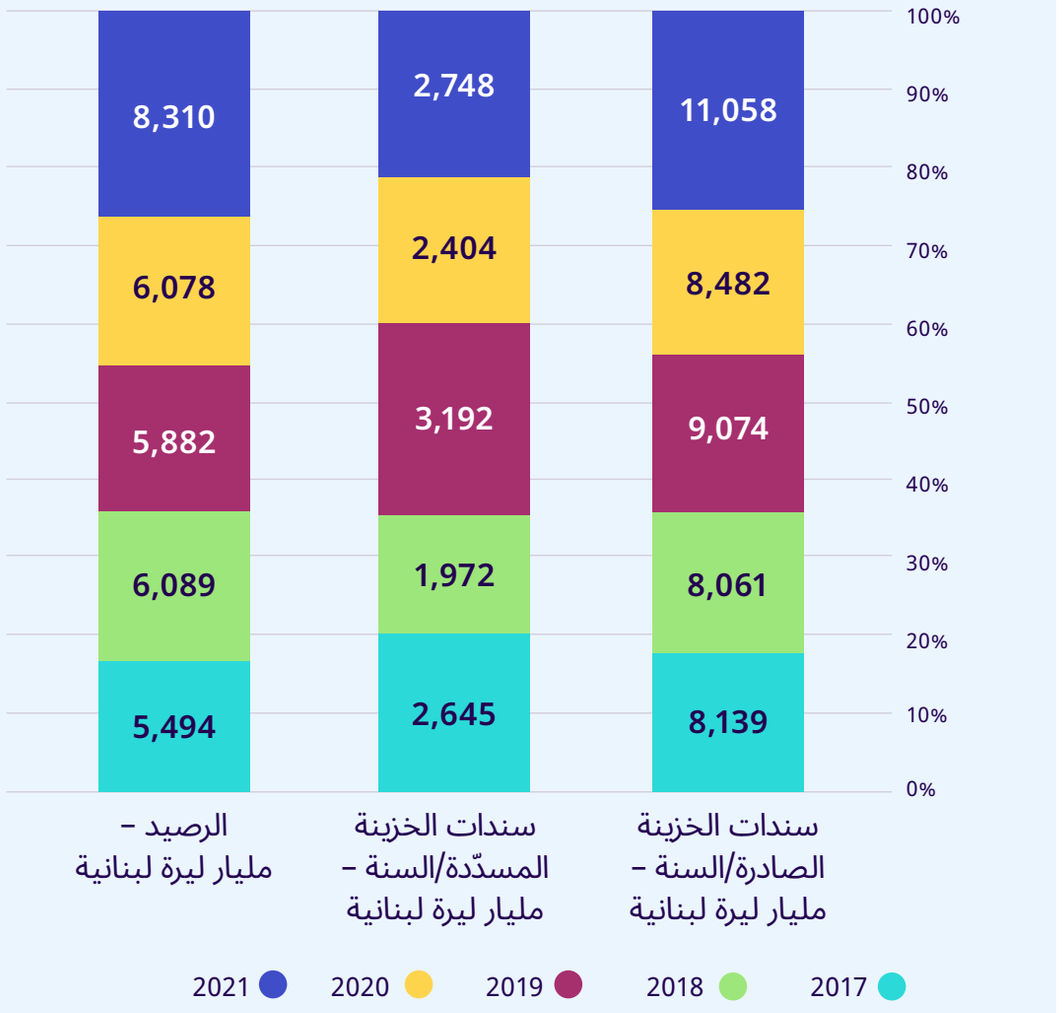

الأرصدة المودعة في المصارف المحلّية بحسب العملة

بعد أن كشفت الأزمة المالية المخاطر الشديدة التي تواجه النظام المصرفي في لبنان واحتمال إفلاسه، تعرّضت حسابات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لضغوط كبيرة، بصرف النظر عن القوانين التي أصدرتها الحكومة والتي تقضي بحماية هذه الأموال.

يمتلك الصندوق حسابات لدى 27 مؤسسة مالية تقريبًا، بما في ذلك مصرف لبنان، علمًا أنّ القسم الأكبر من الأرصدة مودَع لدى مصارف من المستوى المتوسط والأدنى.

فئة المصرف	مليار ليرة لبنانية	٪
مصرف لبنان	72.0	1.1
مستوى عالٍ	1,736.6	26.7
مستوى متوسط/متدنٍّ	4,689.0	72.2
الإجمالي	**6,497.6**	**100.0**

ملاحظة: يمنح القانون 210 الصادر في 2020/01/30 الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الحق في سحب الودائع المصرفية في أي وقت وبالعملة المودعة بها. قابلية التطبيق الفعّال لهذا الحكم - أي ما إذا كانت وديعة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالدولار الأمريكي يمكن الوصول إليها بالكامل باعتبارها "دولارات جديدة (fresh)" - لم يتم التحقق منها.

أرصدة الحسابات المصرفية بحسب طبيعتها وعملتها في 2020/12/31

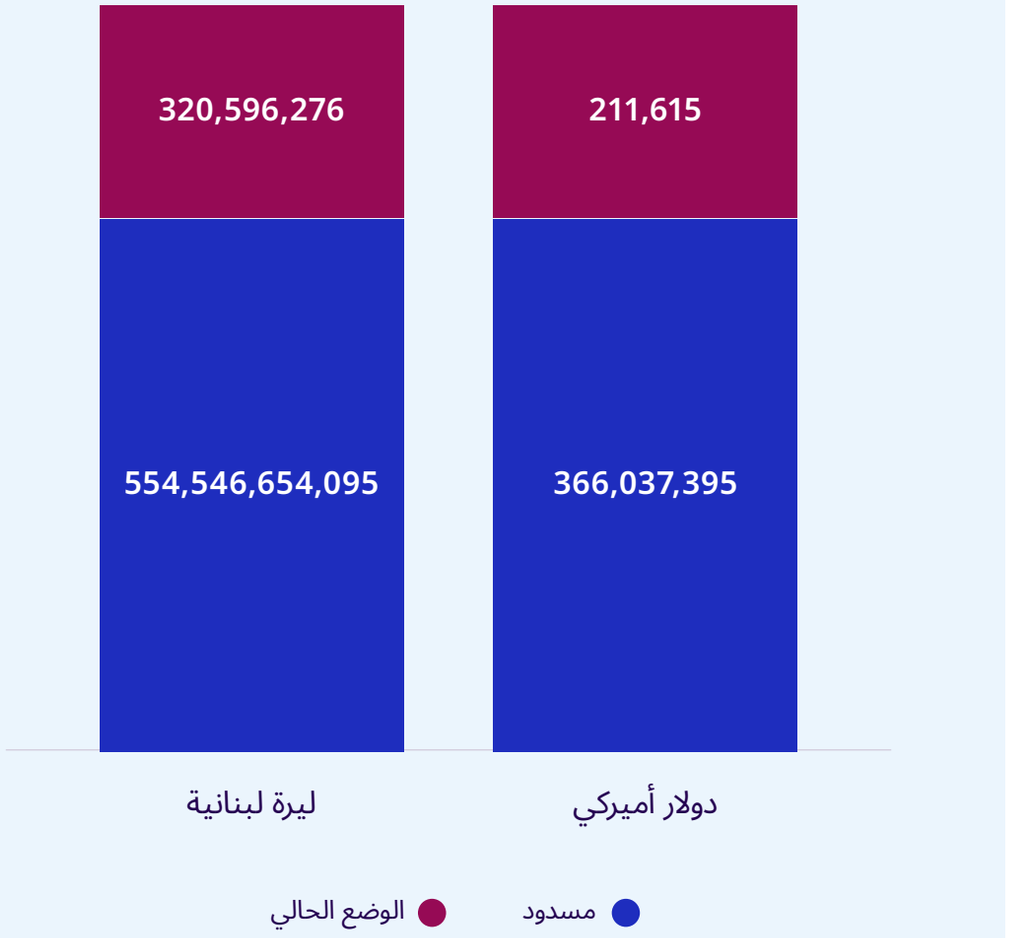

حركة المبالغ المتوجّبة على الحكومة لصالح الصندوق

بحسب البيان "الغير مسجل" من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي حصلنا عليه، يتوجّب على الحكومة سداد اشتراكات منتظمة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تتمثل على ما يلي:

- مساهمة الحكومة بصفتها الجهة المُستخدِمة للموظفين غير العامين الذين يعملون لصالح المؤسسات الحكومية
- دعم الاشتراكات للسائقين في فرعَيْ ضمان المرض والأمومة والتعويضات العائلية، وكذلك للمخاتير في فرع المرض والأمومة
- مساهمة بقيمة 1٪ للتغطية الصحية للمتقاعدين (وفقًا للقانون رقم 2017/27)
- 25٪ من إجمالي السلفات المسدّدة عن الفواتير الطبّية التي يتحمّل كلفتها الصندوق من فرع ضمان المرض والأمومة والفروع الاختيارية
- معاملات أخرى:
  - مساعدات الحكومة لتغطية العجز في الفرع الاختياري
  - الفوائد المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالاستناد إلى التشريعات السارية

من المفترض أن يتم تسوية المبلغ الإجمالي الناتج (4،796 مليار ليرة لبنانية) من قبل الحكومة على مدى فترة 10 سنوات على شكل سندات خزينة بالليرة اللبنانية، التي هي محسومة أيضاً (عائدات سندات الخزينة بالليرة اللبنانية) تساوي 3،369 مليار ليرة لبنانية.

حركة المبالغ المتوجبة على الحكومة حتى سنة 2020 (مليار ليرة لبنانية)

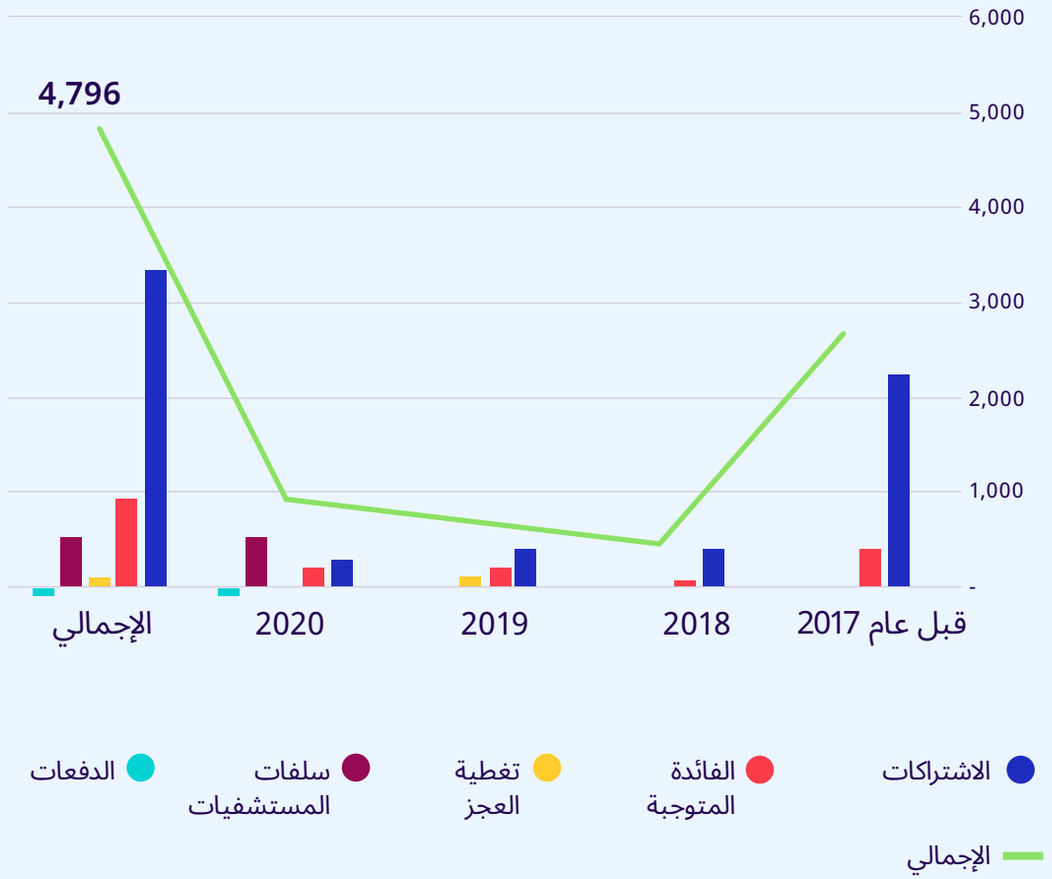

مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية (محدّثة في 8 نيسان 2022)

	التضخم	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
2017	4.4%	0.9%
2018	6.1%	-1.9%
2019	2.9%	-6.9%
2020	84.9%	-25.9%
2021	154.8%	-15.2%
2022	207.0%	-2.7%
2023	111.4%	2.3%
2024	70.0%	3.6%
2025	37.3%	4.0%
2026	30.0%	4.4%

بيانات من إدارة الإحصاء المركزي اللبنانية. (نيسان 2022)

التوقعات (آذار 2022) من وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU)

- تحدد وحدة المعلومات الاقتصادية EIU العديد من المخاطر الرئيسية على توقعاتهم، وتعطيها احتمالية عالية جدًا.
- لا ينشر صندوق النقد الدولي حتى الآن أي توقعات اقتصادية للبنان.
- لا أحد يتوقع تعافيًا أسرع من 5 إلى 15 عامًا.
- حتى في حالة عدم توفر بيانات دقيقة ، فمن المفهوم أن الهجرة والبطالة قد زادت بشكل كبير في عامي 2020 و 2021. كما تشير وحدة المعلومات الاقتصادية إلى وجود مخاطر عالية للغاية تتمثل في أن "الهجرة الجماعية تؤدي إلى استنزاف مجموعة العمال ذوي المهارات العالية".
- ومن المفهوم أيضًا، حتى لو لم يتم تحديدها كميًا بدقة، أن الأجور لم ترتفع كثيرًا مقارنة بالتضخم المرتفع للغاية في 2020-2021.

افتراضات تضخم الأسعار والأجور

السنة	إجمالي نمو الرواتب	٪ من إجمالي الراتب المعلن *			التضخم العام	التضخم الطبي
		السيناريو 1 (واقعي)	السيناريو 2 (تشاؤمي)	السيناريو 3 (تفاؤلي)		
2022	80%	33%	33%	33%	207%	647%
2023	173%	38%	35%	100%	111%	111%
2024	108%	38%	33%	100%	70%	70%
2025	63%	38%	31%	100%	37%	37%
2026	50%	38%	30%	100%	30%	30%

* في جميع السيناريوهات ، يعتمد نمو الرواتب لعام 2022 فقط على الحد الأدنى لزيادة الراتب المطبقة اعتبارًا من مايو/أيار 2022.

International Labour Organization